

## ماركس ضد سبنسر

# محاكمة الرأسمالية

## غسان ديبه

**«إن موت إنسان هو امر تراجيدي، اما موت الملايين فهو مجرد إحصاء»**  
**قول منسوب إلى جوزيف ستالين.**

يرفع في وجه صعود الاشتراكية اليوم ما يسمى «الكتاب الأسود للشيوعية». فبعيد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، تعالت أصوات تحكم بانتهاك الماركسية والاشتراكية إلى الأبد، وأصدر فرانسيس فوكوياما حكمه التاريخي في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، الذي ترددت أصداؤه لسنوات طويلة. هذا أمر يعرفه الجميع. لكن في الوقت نفسه بدأ يعلو الحديث، وليس لأول مرة، حول جرائم الشيوعية، وصدر في 1997 هذا «الكتاب الأسود»، الذي اتهم الأنظمة الشيوعية حول العالم بقتل نحو 100 مليون إنسان. على الرغم من ضحالة المنهج التاريخي لهذا الكتاب الذي انتقده الكثيرون من المفكرين والأكاديميين لعدم دقته وقفره فوق الحقائق بخفة، إلا أن هذه الزاعم علفت في عقول البعض وتستهمل كجزء من البروباغندا ضد الاشتراكية اليوم. الرد على «الكتاب الأسود» سهل جداً. يكفي تعداد ضحايا الرأسمالية نفسها، انطلاقاً من بدايات الرأسمالية في التراكم الأولي ونزع ملكية الأراضي في إنكلترا (Enclosure Movement) وقمع ثورات 1848 وكومونة باريس، مروراً بالنازية وبالأستعمار والحروب الإمبريالية في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وصولاً إلى ضحايا الانقلابات اليمينية في القرن العشرين من إسبانيا إلى إندونيسيا، ففي الأخيرة قتل أكثر من نصف مليون شخص بتهمة انتمائهم إلى الحزب الشيوعي الإندونيسي بعد انقلاب سوهارتو في 1965. كذلك قام البعض باحتساب ما كان يمكن تفاديه من حالات موت لو كان الاقتصاد أكثر عدالة. مثلاً، احتسب أمارتيا سن، الاقتصادي الحائز جائزة نوبل، أنه لو كانت الهند تمتلك اقتصاداً حيث توزيع الدخل فيه شبيه بمثيله في الصين الشيوعية، أي أن يكون أكثر مساواة من ناحية توزيع الموارد الطبية والصحية في الأرياف والتوزيع العام للغذاء، وكانت الهند قد تجنبت موت أكثر من 4 ملايين شخص سنوياً، وهم الذين يموتون كل يوم بصمت. لو احتسب هذا الرقم على مدى جيل زمني واحد لفاق هذا العدد «جرائم الشيوعية» المزعومة! ويقول أمارتيا سن في هذا الإطار: «كل ثماني سنوات، تملا الهند خزائنها بالهياكل العظمية بما يعادل ما وضعته الصين هناك خلال سنوات الخزي بين 1958 و1961». وسنوات الخزي هذه هي إشارة للمجاعة التي ضربت الصين بين 1958 و1961 في هذا المجال، فإن الرأسمالية ونظامها العالمي كانا مسؤولين عن تفاقم المجاعات خلال «مجاعة البطاطا» في أيرلندا بين 1842 و1852، التي قتلت مليون إنسان، وفي بعض دول أفريقيا في القرن العشرين والتي يعتقد الكثيرون أنها «طبيعية» ونتيجة من ديناميكية التوسعية للتناقض بين النمو السكاني ونمو الغذاء. اليوم إثيوبيا تواجه مرة أخرى شبح المجاعة التي في القرن العشرين هزّت ضمير العالم وكان وراءها في السبعينيات سوء توزيع الأراضي ووسائل

الإنتاج ورغبة النظام الإقطاعي الإمبراطوري في تأديب قطاعات من الشعب الإثيوبي. لكن معضلة إثيوبيا كغيرها من البلدان التي تعرضت للاستعمار المباشر أو الاستغلال الإمبريالي هي أن الكثير من محنها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نابعة إلى حد كبير من هذا الإرث التي تركته الرأسمالية على الصعيد العالمي. اليوم افتتحت في 5 أيار الحالي «محكمة الرأسمالية» (http://capitalismtribunal.org) في فيينا، وهي تتناول قضايا أو دعاوى يرفعها الناس فرادى أو جماعات ضد الرأسمالية، ومن ثم يعين محامي ادعاء ودفاع. إحدى القضايا المرفوعة تتناول أفريقيا، وبالتحديد إثيوبيا. يقول المدعي «إن الرأسمالية هي المسبب بالتنافس حول الموارد بين الدول الاستعمارية الأوروبية»، التي أدت في حالة إثيوبيا إلى احتلالها مرتين من قبل إيطاليا. وفي المرة الثانية في 1935، يقول الادعاء «إن نتيجة هذا الاحتلال كانت موت مئات الآلاف واستعمال الغاز السام والتدمير الكامل لاقتصاد إثيوبيا». في التاريخ الأكثر قرباً، وبحسب تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابع للأمم المتحدة (ECA)، فإن «السياسات المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدت إلى التحرير الاقتصادي مع تأثيرات كارثية، بما فيها الحد من الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات العامة». في هذا الإطار، كتب روس باكلي في مجلة وورلد بوليسي جورنال: «بحسب اليونيسف، فإن 500 ألف طفل دون الخامسة ماتوا كل سنة في أفريقيا وأميركا اللاتينية في أواخر الثمانينات بسبب أزمة الديون ومعالجتها من قبل صندوق النقد الدولي. هذه السياسات تضمنت رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية وزيادة الضرائب وخفضات كبيرة في الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات العامة». بالإضافة إلى ذلك، يهزّب الرأسماليون والفاقدون الأفارقة نحو 150 مليار دولار سنوياً إلى الخارج، أي ما يعادل 25% من الناتج المحلي، ما يُسهم في رفع عدد الضحايا بنحو كبير. هذا بعض مما يمكن وضعه في كتاب أشد سواداً للرأسمالية.

إن الرأسمالية ليست نظاماً أدياً وفعالاً لحشد الموارد كما يدعي المدافعون عنها. فالرأسمالية قائمة على الحفاظ على معدلات الربح وإيجاد أسواق لتصريف سلعتها وأسواق للعمالة الرخيصة والدفاع بشراسة عن المصالح الاقتصادية لطبقات الملاك في الاقتصاد. وهذا تطلب حروباً مباشرة وحروباً أهلية وقمعاً متوحشاً ذهب ضحيتها عشرات الملايين. وتطلب أيضاً عدم مساواة في الدخل والثروة وتحكم الأسواق بكل نواحي الحياة، بما فيها الصحة والتعليم والغذاء الأساسي، واللامساواة وتحكم الأسواق، في بعض الأحيان والأمكنة. يقتلان ولكن يقتلان بصمت وببطء. ويظهر هذا القتل في بعض التقديرات والإحصاءات، التي تقرأ لاحقاً من دون أن تهز ضمير العالم إلا الذين بدأوا من جديد ينهضون ويقولون كلا في أميركا وأميركا اللاتينية وأوروبا والعالم العربي وكل أنحاء العالم، وذلك من أجل عالم أفضل لا يموت الأطفال فيه بصمت ولا في حروب تشتعل من أجل الدفاع عن ملكية وثروة.

**\*ليس هناك من أدلة قاطعة تؤكد أن ستالين قالها، وهي فعلياً مستقاة من أعمال أدبية**

## مدارس

# «فن الشارع» على حواجز الليسيه فردان

## فانت الحاج

الحواجز الاسمنتية التي زرعت قسراً، بداية العام الدراسي الماضي، بحجة الحماية الأمنية لمدرسة الليسيه فردان 2، التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية، امتلات، اليوم، بالنوان تضح بالحياة. نحو 800 تلميذ من الحلقتين الأولى والثانية (من الروضة حتى الخامسة الأساسية) اختبروا «فن الشارع» أو «الغرافيتي» من خلال مشروع نفذته مدرستهم في منطقة الأونيسكو بعنوان «مدنيتي أجمل بالألوان». خرج الأطفال من أسوار المدرسة ليرسموا ما يجول في رؤوسهم بحرية، كما يقول رسام الغرافيتي المشرف على العمل، جورج خوري أو (PHAT2). يلت إلى أن ما «خرطشه» التلامذة على الحواجز كان أجمل بكثير مما أعدوه على الورق. السبب أن هؤلاء لم يتقيدوا بقواعد تقليدية جامدة للرسم أو مقاييس متناسبة

للمشخص مثلأ فرضها عليهم أساتذتهم. فقد شعروا للمرة الأولى بأنه ليس هناك من يقف وراءهم ويراقبهم ويقول لهم «هذا صح» و«هذا خطأ»، كما هي الحال في الأساليب التعليمية المتبعة، هذا في الواقع ما طلبه الرسام المشرف من الأساتذة الذين اقتصر تدخلهم على اطلاع الصغار، بمساعدة خوري، على تاريخ «فن الشارع» وتقنياته ولاسيما ما يتصل منها باستخدام الأدوات ومزج الألوان لا بما يتعلق بمضمون الرسوم. جرى ذلك خلال حلقات نقاشية طويلة في الصف حيث طرح التلامذة الموضوعات التي يذوقونها في المشروع، وقد تناولت بصورة أساسية مجالات البيئة والصحة ومكافحة العنصرية وشعارات الثورة الفرنسية: الحرية، الأخوة، والمساواة. وترافق النقاش مع أبحاث أجراها المعلمون حول هذا النوع من الفن وأعمال رسامي «الغرافيتي» العالميين. الهدف من

المشروع ليس فنياً فحسب، بل تربوي و«مواطني» أيضاً، كما تشرح مديرة الحلقتين الأولى والثانية الفرنسية اليزابيت لايوبل. فالعمل الذي يوجه رسائل وطنية، بحسب لايوبل، يندرج في إطار المشاريع التعليمية السنوية لتعريف التلامذة بالفنون والحضارات العالمية، وقد نفذوه، بعد تقسيمهم إلى فرق صغيرة، خلال ساعات الدوام. وتشير إلى أنه جرت مراعاة سلامة الأطفال لجهة استبدال «السيراي» بالريشة، واستخدام رافعة لـ «القلب» الحاجز كي يتمكن التلامذة من تلوين الجهة المقابلة للشارع وهم في محاذة الرصيف.

هذا ما حصل في المرحلة الأولى، لتعود المدرسة وتستقدم في مرحلة ثانية من المشروع أربعة رسامي غرافيتي عالميين بهدف مناقشة تجاربهم مع التلامذة وليساهموا بدورهم بلوحات يرسمونها على الجدران الخارجية للمدرسة.

## جامعات

# المتفرغون الجدد: مصلحتنا الشخصية أولاً

## حسين مهدي

«الجامعة اللبنانية بخطر ويجب أن تكون هناك صرخة وطنية لأجلها». عبارة قالتها ميرفت بلوط، الرئيسة السابقة للجنة الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية عام 2014، قبل أن يرد اسمها و1213 من زملائها (ومن أساتذة لا تعرفهم الجامعة) في ملف التفرغ الصادر في العام نفسه. الخطر المحقق بالجامعة تمثل حينها، وفق بلوط، في وجود حوالي 80% من أساتذة الجامعة اللبنانية من المتعاقدين، ولا يمكن أن تستمر أي جامعة بهذا العدد من المتعاقدين، معتبرة أن التفرغ هو للنهوض بالجامعة والاستمرار في عملها. في تلك الفترة، نفذ هؤلاء المتعاقدون سلسلة من الاعتصامات والتحركات، غالباً ما كانت بلوط تتحدث باسمهم عن أهمية محاربة الفساد والدفاع عن الجامعة اللبنانية، وقد تعهد الأساتذة حينها بإكمال هذه «المسيرة النضالية» داخل الجامعة بعد تفرغهم، لمحاربة الفساد والطائفية التي حرمتهم عام 2008 من التفرغ.

أكثر من سنة ونصف مرّت على تفرغ الأساتذة في الجامعة اللبنانية، لم نسمع خلالها أي موقف للمتفرغين الجدد حيال العديد من الملفات التي حامت حولها شبهات الفساد والمخالفات القانونية، والتي من شأنها ضرب الجامعة. وكما انسحبت رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية من هيئة التنسيق النقابية مباشرة بعد حصول أساتذة الجامعة على حقه في سلسلة رتب ورواتب عادلة، انكفأ المتفرغون الجدد عن إصدار أي موقف يتعلق بأي من القضايا التي طرحت، باستثناء موقف يتيم مرتبط باقتراح زيادة رسم التسجيل الذي لم يوافق عليه مجلس الوزراء، حيث رأت بلوط حينها أنها «كلها 100 ألف، والزيادة لمصلحة تحسين أوضاع الجامعة». مضيئة: «الـ600 ألف لا تساوي شيئاً بالنسبة للتعليم الخاص».

أمس، عقد الأساتذة مؤتمراً صحافياً في أحد فنادق العاصمة، للمطالبة بضم أسمائهم إلى ملف الدخول إلى الملك في الجامعة اللبنانية. هؤلاء كانوا مجموعة الـ86 أساتذاً الذين شطبت أسمائهم من ملف التفرغ في عام 2008، وتفرغ 60 منهم في عام 2014. فهل المصالح الشخصية باتت الدافع الوحيد

لتحرك الأساتذة في الجامعة اللبنانية؟ تنفي بلوط هذا الأمر، معتبرة أن المتفرغين الجدد هم الذين نظموا النشاطات والمؤتمرات ووضعوا برامج الماستر في العامين السابقين، «وما كنا نحكي شو عملنا لأن هيدا واجبنا». وعندما نسأل بلوط عن قضايا فساد حصلت وسكت الأساتذة عنها، تنهزب من الإجابة، مشيرة إلى أن الأساتذة مشغولون حالياً بإنجاز أبحاثهم. وخلال المؤتمر الصحافي، تلت الأساتذة في الجامعة سمر أدهم بياناً قالت فيه: «طفع الكيل من الظلم اللاحق بنا منذ عام 2008». إضافة إلى المطالبة بإضافة أسمائهم للانضمام إلى الملك، يقول الأساتذة إنهم حرموا من الدرجتين الاستثنائيتين اللتين حصل عليهما متفرغو عام 2008، معتبرين ذلك من حقه لكون الاعتصامات والإضرابات والوقوف على الطرقات منعتهم من القيام بالأبحاث العلمية في الوقت المطلوب، «وذلك خسّرنا الدرجات الناجمة عن الترقى لدرجة أستاذ التي نحصل عليها وفقاً لعدد من الأبحاث المنشورة». يذكر أن الأساتذة التقوا برئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين بعد المؤتمر الصحافي مباشرة، ونقلت عنه أدهم وعده للأساتذة بأنه سيسعى لمتابعة القضية مع المسؤولين، وإذا لم يمر الملف في مجلس الوزراء، فسيعمل في شهر أيلول المقبل على إضافة أسماء هؤلاء الأساتذة إلى الملف.



يكشف الخبير الهيدرولوجي فتحي شاتيل في هذا الصدد إلى وجود دراسة أعدتها مجلس الإنماء والإعمار عام 2007 «جرى إخفاؤها تُفيد بأن إنشاء محطة على نهر الدامور من شأنه أن يراكم 100 مليون متر مكعب من المياه يمكن جزها إلى بيروت خلال فترة الشحاح وبكلفة لا تتعدى الـ153 مليون دولار»، ويُضيف: «أخفوها من أجل إقامة سدّ بسري وسدّ جنة كي يستفيدوا».

على إعطاء حصّة لـ «نوكنيا» يأتي استجابة لرغبات جهات فاعلة في تيار المستقبل، رغم أن «تاتش» تفضّل حصر العرض بـ «هواوي». وقد أوضح المدير العام للشركة، في كتاب وجهه (22 نيسان الماضي) إلى جيلبير نجار وناجي عبود، من هيئة مالكي الخليوي، بأن «هواوي» قدمت شروطاً ومواصفات تقنية أفضل ضمن مبلغ الـ22900 من بينها تقديم برنامج Self Optimising SON Network مجاناً في مقابل طلب «نوكنيا» 800 ألف دولار. كما تقدم سعرات أكبر لكل محطة تبلغ 700 RCC (Radio Resources Control) في مقابل تقديم «نوكنيا» نصف هذه السعة لكل 250 ألف مشترك. وأكدت «تاتش» في الرسالة أن تلزيم «نوكنيا» سيكبّد الخزينة اللبنانية 1,3 مليون دولار إضافية على العقد. الجواب على «تاتش» جاء في كتاب وجهه نجار وعبود إلى الشركة، بعد خمسة أيام، يعربان فيه عن «الصدمة» من الإصرار على حصر العقد بـ «هواوي»، ويصران في المقابل على تلزيم «نوكنيا» ويعرضان التوسط بين الشركتين للتوصل إلى حل!